محاضرة: مشكلة البطالة

تمهيد:

تعد البطالة ظاهرة اقتصادية اجتماعية ذات صفة عالميةو، وتمثل هذه الظاهرة مشكلة اقتصادية اجتماعية لكل مجتمع سواء كان متقدما أو ناميا، لأنها تبتعد عن القيم والمعايير المطلوبة الاجتماعية السليمة. إلا أن مشكلة البطالة تزداد أهمية في الدول النامية لزيادة الضغوط على القطاعات الإنتاجية والخدمية بالإضافة إلى آثارها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

وقد برزت مشكلة البطالة منذ أوائل ثلاثينات القرن الماضي حينما أصاب العلم اختلال في التوازن الاقتصادي بلغ ذروته خلال فترة الكساد الكبير الذي حدث خلال الفترة (1929-1933)، حيث بلغ معدل البطالة في بعض الدول الصناعية 40 % في بعض السنوات. كما انتشرت البطالة بمعدلات مرتفعة أيضا في كثير من الدول الصناعية والنامية خلال الفترة (1974 -1975) وكذلك خلال الفترة (1981-1983)، وحتى اليوم تعاني دول كثيرة في هذا العالم من أزمة البطالة.

1- تعريف البطالة: في تعريفها الضيق يُشار إلى البطالة بأنها عدم امتهان أيّ مهمّة وتعطل جانب من قوة العمل عن العمل المنتج اقتصاديا تعطلا اضط اريا رغم القدرة والرغبة في العمل والإنتاج.

أمّا تعريف البطالة وفق المعايير التي حددتها منظمة العمل الدولية، والتي تحدّد البطال بكونه "ذلك الفرد الذي يكون فوق سنّ معيّنة بلا عمل وهو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكن لا يجد فرصة عمل".

مما سبق، يلاحظ بأنه ولأجل اعتبار الشخص عاطلا عن العمل، فإنه يشترط ما يلي:

- أن يكون في سن العمل والذي يتحدد عادة بين 18 و 60 سنة، ويمثل سن 18 سنة الحد الأدنى لدخول سوق العمل، أما سن 60 سنة فيمثل الحد الأعلى أو سن التقاعد للشخص العامل.
- أن تتوفر لدى العاطل الرغبة والاستعداد الجدي للعمل سواء كان العمل بأجر أو لحسابه الخاص ،وعليه فإن طالب العمل الذي يملك ثروة ويعيش منها ولا يريد أن يمارس أي عمل أو نشاط اقتصادي لا يعتبر بطالا.
- أن يقوم العاطل عن العمل بالبحث الجدي، وهذا ما يوضح الرغبة الحقيقية في العمل، ويمكن اعتبار الشخص باحثا عن العمل إذا قام بالبحث عن أي عمل بأية وسيلة من وسائل البحث المختلفة، مثل التسجيل أو تقديم طلب لدى الجهات

والهيئات المعنية بالتشغيل، أو لدى مكاتب الاستخدام أو الإعلان في الصحف، أو تقديم طلبات عمل مباشرة للشركات وأصحاب العمل ... إلخ.

- عدم وجود عمل، ولعل هذا هو المعيار الأهم في اعتبار شخص ما عاطلا عن العمل من دونه.

2- قياس البطالة: تقاس البطالة في المجتمع عادة من خلال ما يصطلح عليه بمعدل البطالة، وهو يساوي نسبة العاطلين عن العمل، سواء من الذين كانوا يعملون سابقا أو من الداخلين الجدد إلى سوق العمل، إلى حجم القوة العاملة أو الأشخاص النشيطين اقتصاديا، وهؤلاء يمثلون الأشخاص في سن العمل سواء كانوا عاملين أو عاطلين عن العمل، وذلك وفقا للمعادلة الآتية:

معدل البطالة = (عدد لعاطلين عن العمل÷ قوة العمل) × 100

3- أسباب البطالة: تعود البطالة إلى أسباب متعددة، نذكر منها:

- **التغير في هيكل الطلب:** وهذا يعني أن تطور الاقتصاد الذي يؤدي في بعض الأحيان الانتقال من أسلوب اقتصادي إلى أخر والذي يترتب عليه الاعتماد على قطاع معين وإهمال باقي القطاعات الأخرى مما يسبب انتشار البطالة.
- **التطور التكنولوجي وتفاقم آثار الثورة العلمية والتكنولوجية على العمالة:** حيث حلت الفنون الإنتاجية الكثيفة برأس المال محل العمل في الكثير من قطاعات الاقتصاد مما تسبب في انخفاض للطلب على عنصر العمل، وكلما ازد التطور التكنولوجي أدى ذلك إلى زيادة البطالة نتيجة إحلال الروبوت والآلات فائقة التكنولوجيا محل اليد العاملة لاسيما في المجالات الصناعية.
- **السياسات الحكومية في تحديد الحد الأدنى والحد الأعلى للأجور**، وهذا ما قد لا يتناسب مع رغبات العمال والمنتجين، وكذا انتهاج سياسات انكماشية وتخفيض الإنفاق العامّ الجاري والاستثماري ممّا يؤدّي انخفاض الطلب على العمالة.

- **إعانات البطالة:** وهي من الأمور التي تشجع على البطالة حيث نشهد في بعض الدول ال أرسمالية ارتفاع نسبة المستفيدين من نظام الإعانة على البطالة.

- **طبيعة المهن** والتي قد تتعارض مع الوضع الاجتماعي ومع بعض التقاليد الموروثة.

4- أنواع البطالة: هناك أنواع متعددة للبطالة تختلف من ظرف لأخر، وتبعا للسبب الذي يشكل أساس بروز ظاهرة البطالة. وبشكل عام يمكن التمييز بين أنواع البطالة الآتية:

أ- البطالة الهيكلية: وهي البطالة التي تنشأ بسبب تعطل أج ازء من قوة العمل بفعل تطوارت تؤدي إلى اختلاف متطلبات هيكل الاقتصاد عن طبيعة قوة العمل المتوفرة وبالتالي يظهر التباين القائم بين هيكل توزيع القوة العاملة وهيكل الطلب عليها. وفي هذه الحالة تجد شريحة من الموظفين أن إمكانياتهم ومؤهلاتهم لم تعد مناسبة للمجتمع بسبب تغير هيكل الاقتصاد ككل، مما يجعل من التعطل عن العمل أمرا طويل المدى نسبيا.

ويتجلى هذا النوع من البطالة كذلك عند إحلال الآلة محلّ العنصر البشري ممّا يؤدّي إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمّال وأيضاً من خلال انتقال الشركات إلى المناطق ذات العمالة منخفضة التكاليف (الدول النامية كالصين والهند ...) ممّا يسبّب تشوّهات في سوق العمالة على مستوى بعض الدول.

ب- البطالة الدورية: وهي البطالة الناتجة عن قصور الطلب على الإنتاج وما يصحب ذلك من ركود في تصريف المنتجات عند الأسعار والأجور السائدة، وفي هذه الحالة يتم تسريح عدد من العمال في الصناعات التي قل الإقبال على منتجاتها أو توقفت عن استيعاب عمال جدد، وقد تتوقف بعض المشاريع عن العمل مما يضطر العمال أن يبحثوا عن عمل جديد، وذلك يستغرق وقتا يكونون فيه عاطلين عن العمل. وحتى لو وجدوا أعمالا بسرعة، فإن البعض يظل بدون عمل بسبب الدورة الاقتصادية وحالة الركود.

وتعتبر البطالة الموسمية إجبارية على اعتبار أن العاطلين عن العمل في هذه الحالة هم على استعداد للعمل بالأجور السائدة إلاّ أنهم لم يجدوا عملاً، ويتقلب مستوى التوظيف والاستخدام مع تقلب الدوارت التجارية أو الموسمية بين الانكماش (الكساد) والتوسع.

ومن أهم سمات مرحلة الكساد ارتفاع معدل البطالة، أما مرحلة التوسع فمن سماتها انخفاض معدل البطالة، ويشير توصيف دورية البطالة إلى دورية الدورة الاقتصادية والتي تتراوح المدة الزمنية لتقلباتها بين ثلاث (03) وأربع (04) سنوات.

ج– البطالة الإحتكاكية: يتميز هذا النوع من البطالة بأنه قصير الأمد ويكون لفت ارت زمنية محدودة، وهي تحدث نتيجة الطبيعة الديناميكية والحركية للاقتصاد والأف ارد على حد سواء، حيث يحتاج الأف ارد والعاملين الذين يضطرون إلى تغيير أماكن عملهم أو مهنهم أو مناطق سكناهم إلى فترة للبحث وإيجاد عمل جديد بديل، وهناك أيضا حالة بعض الأف ارد الطموحين الذين يترك ون عملهم بحثا عن فرص عمل أفضل، أو تهيئة أنفسهم لمهن أكثر جاذبية وذات مردود أعلى مستقبلا.

وبشكل عام تعتبر بطالة هؤلاء جميعا خلال الفترات التي يتوقفون فيها عن العمل بمثابة بطالة مؤقتة أو احتكاكية أو انتقالية، ويتفق الاقتصاديون على أن هذا النوع من البطالة مؤقت ولفترات قصيرة وتتراوح نسبتها عادة في حدود 3 إلى 4 %.

د–البطالة المقنّعة: سميت هذه البطالة بالمقنعة على اعتبار أنها "مستترة" و "غير مكشوفة"، وهي البطالة التي تظهر غالبا في الدول التي تتبع النهج الاشتراكي حيث يفرض هذا النهج توفير فرص عمل لكل من هو في سن العمل وقادر عليه. ويشترط في هذا النوع من البطالة وجود فائض من عنصر العمل في النشاط الاقتصادي حيث تكون إنتاجيته الحدية صفر، وهذا الفائض من عنصر العمل يمكن سحبه من النشاط الاقتصادي دون أن يؤثر على الناتج الكلي.

هـ–البطالة الموسميّة: هذه البطالة غالبا ما تكون رهن الأحوال المناخية والعادات الاجتماعية حيث تعطل الكثير من لعمال خلل فتارت من السنة بسبب الأحوال الجوية، ففي فصل الشتاء مثلا غالبا ما يتعطل الفلاحين وعمال البناء وعمال المشروبات والمأكولات الصيفية، وفي الصيف يتعطل عمال الصناعات الشتوية. ومن المعروف أن هذا النوع من البطالة يمكن التغلب على بعض أجزائه وذلك بإجراء تحسينات على العمل واستخدام الوسائل الفنية في العمل، مثل البيوت البلاستيكية والزجاجية في الزارعة ووسائل التخزين السليمة للصناعات الموسمية.

و– البطالة الجامدة: وتسمى أحيانا بالبطالة الاختيارية، وهي التي تمثل العاطلين الدائمين والذين لا يسعون وارء العمل حتى في أوقات الرخاء الاقتصادي من أغنياء البلدان النامية الذين يعتمدون بشكل أساسي على فائض الأموال لديهم وعلى ادخا ارتهم في البنوك، كما تنشأ هذه البطالة نتيجة ترك بعض العاملين عملهم بمحض إ اردتهم لأسباب معيّنة.

5– الآثار الاجتماعية والاقتصادية للبطالة ووسائل معالجتها:

أ– الآثار الاجتماعية والاقتصادية للبطالة تعد البطالة من الظواهر غير المرغوب فيها في أي مجتمع نظرا لما تخلفه من مخاطر وما تتركه من آثار سلبية اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية على الأفراد والمجتمع على حد سواء.

وتتمثل الآثار السلبية الاقتصادية التي تنجم عن البطالة في عملية هدر الموارد البشرية وعدم استغلالها وبالتالي ضياع الإنتاج والدخل الذي كان يمكن تحقيقه لو أمكن تشغيل هذه الموارد المعطلة ،كما ينجر عنها التراجع والتآكل في قيمة أرس المال البشري.

أما عن الآثار أو الكلفة الاجتماعية فمردها أن العاطلين عن العمل يعيشون عالة على المجتمع وعلى إنتاج غيرهم، وأن استمرار تعطلهم عن العمل لفترات طويلة يمثل في حد ذاته عبئا ثقيلا على الأفراد وأسرهم وعلى المجتمع بشكل عام، كما يؤدي استمرار البطالة وبمعدلات عالية الى تفشي الجرائم والأمراض وزيادة معدلات الاختلالات النفسية والعقلية ... الخ.

وبخصوص الآثار السياسية للبطالة فلا يخفى الوعود التي يرفعها السياسيون في حملاتهم الانتخابية من أجل كسب ود الناخبين واستقطاب الرأي العام بتقديم الوعود والتعهدات بخصوص خلق مناصب الشغل وفرص العمل والحد من معدلات البطالة في برامجهم الانتخابية، وكثيرا ما يتم الحكم على مدى نجاح الأداء السياسي للحكومات المختلفة بمسائل التشغيل وتحقيق معدلات دنيا للبطالة في المجتمع.

وهكذا، فان الدول التي تعاني من بطالة تحرص على الإسراع في مواجهتها والتصدي لها بكل السبل والوسائل الممكنة، وذلك بهدف الحد منها والقضاء على عليها أو التقليل من آثارها. وتقترن مجابهة مشكلة البطالة عادة بخطط مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المدى المتوسط والطويل.

6– وسائل معالجة أزمة البطالة:

أن الحد من البطالة هو عملية معقدة تتطلب تخطيطا شاملا يضع في مقدمة أهدافه ضرورة الانسجام والتناسق بين مختلف حلقات الاقتصاد الوطني، هو تحدي يقع على عاتق الحكومة وأجهزتها المختلفة في إطار إست ارتيجية متكاملة من خلال استخدام أدوات السياسة الاقتصادية، والتي من أهمها:

أ- زيادة الطلب الكلي: ويتم ذلك عن طريق استخدام كلا من السياسة النقدية والسياسة المالية على النحو الآتي:

* **السياسة النقدية**: وتستخدم الأدوات الآتية:

- تخفيض سعر الفائدة على القروض الاستثمارية والاستهلاكية وعلى الأوارق التجارية.

- تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني حيث يؤدي ذلك إلى زيادة قدرة البنوك التجارية على منح القروض.

- دخول البنك المركزي إلى سوق الأوارق المالية مشتريا للسندات.

* **السياسة المالية**: وتستخدم الدولة فيها أدوات السياسة المالية المتمثلة في:

- زيادة الإنفاق الحكومي على المشاريع الخدمية وذلك لزيادة الدخول أو خلق دخول جديدة.

- تخفيض الض ارئب على حركة الدخول وخاصة المتدنية منها وذلك لزيادة قدرة الفرد على الإنفاق.

ب- تسهيل عملية انتقال العمالة بين القطاعات الاقتصادية والأقاليم من أجل إيجاد فرص عمل للعاطلين عن العمل في قطاعات وأقاليم مزدهرة، وتسهيل هجرة العاطلين عن العمل إلى الخارج، وسن قوانين للحد من العمالة الوافدة من الخارج.

ج- تطبيق سياسة للأجور تعمل على التوسع في التشغيل، وإنقاص ساعات العمل مما يؤدي إلى تشغيل عدد اكبر ممكن من العمال.

د- تخفيض مستويات الدعم ومنح البطالة التي تقدم للعاطلين عن العمل.